كلمة بعنوان اتباع الدليل وعدم التمذهب*

فضيلة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان –حفظه الله–

سمعتُ شيخنا الإمام المحدث الفقيه الأصولي، المتفنن الألباني –رحمه الله–، على الرغم ممن يُنازع في ذلك، وإن احمرت أنوف؛ وغضب ألوف، والله يشهد ويعلم أكثر من مرة يقول: لو جاز لي أن أتمذهب بمذهب، لما تمذهبت إلا بمذهب الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى–.

فمن يقولون: أن الإمام الألباني –رحمه الله– وهابي هؤلاء مخطئون.

كنت واقف مع أخ في مكتبة بتركيا، فجاءت مناسبة، وقلت: سمعت شيخنا الإمام الألباني –رحمه الله– يقول: لو جاز لي أن أتمذهب بمذهب، لما تمذهبت إلا بمذهب الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى–.

فصاحب المكتبة طار من الفرح، وقال لي أنت ماذا تقول؟، وأخذني بيده واجلسني.

قال لي: أنت من أين؟

قلت له: أنا من الأردن.

قال لي: ما اسمك؟

قلت له: فلان، مشهور بن حسن.

قال لي: أعد ما قلت.

قلت له: شيخنا الألباني –رحمه الله– يقول: لو جاز لي أن أتمذهب بمذهب، لما تمذهبت إلا بمذهب الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى–.

قال لي: أنا شافعي بين أتراك، والأتراك حنفية، فالحمد لله الذي ربنا أحضرك على مكتبتي لكي تقول لي هذه الكلمات.

قال لي: والله كنت أبغض الألباني –رحمه الله–، والآن أحبه، لما علمت أنه يحب الإمام الشافعي.

قلت له: يا رجل الحب والبغض على هذه المسألة، وهذه الكلمة!!.

شيخنا الألباني –رحمه الله– هل يحب الإمام أبو حنيفة، والإمام أحمد، والإمام مالك؟

الجواب: طبعًا يحبهم جميعًا.

شيخنا الألباني –رحمه الله– في أول مقدمة كتابه أصل صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ومذهبنا، ويذكرُ مذهب أبي حنيفة.

فشيخنا الألباني –رحمه الله تعالى– بدأ ونشأ حنفيًا.

من زعم أنه لا يتبع إلا إمام ويقول أنا أحب جميع الأئمة صنيعه يُكذب قوله، فالذي يحب جميع الأئمة ينبغي أن يتخير من أقوالهم جميعًا، وأن يترحم عليهم جميعًا، وأن يترضى عنهم جميعًا، وهكذا شأن العلماء الربانيين الصادقين، أما والله أنا أحب فلانًا من الناس، ولا أحب غيره من الناس، و لا آخذ إلا بكلامه، هذا شيء عجيب.

ما هو السر في قوله تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)) ، وأنه لم يقل واطيعوا أولي الأمر منكم؟

أولي الأمر: العلماء والأمراء (الحكام).

كلام العلماء والأمراء ينبغي أن يُعرض على الكتاب والسنة، فما خالف ذلك يُنبذ.

فنحن نقول الآية: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ))، فهما الأصلان.

غيرنا من المُعصبة يقولون: ((يَا أيها الذين أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأطيعواُ وِلِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)).

نحن نقول: الآية ما فيها وأطيعوا أولي الأمر منكم.

ما هو السر؟

السر: لأن طاعة ولي الأمر هي ليست أصلًا، وإنما هي فرع عن طاعة الله ورسوله.

أنا لا أقول أن شيخنا الألباني –رحمه الله تعالى– يرى ويجيز التمذهب، لكن شيخنا الألباني –رحمه الله– من بحثه وتحقيقه تبين له أن الإمام الشافعي –رحمه الله– جمع بين الفقه والحديث.

زار بعض طلبة العلم ممن يحمل شهادة الدكتوراه شيخنا الألباني –رحمه الله– في مرض وفاته، وكان أحدهم دكتور في الحديث، والأخر دكتور في الفقه، فختمَ الزيارة بطلب الوصية من شيخنا الألباني –رحمه الله–، فكانت وصية الشيخ الألباني رحمه الله تعالى لكُلٍ منهما: لا يستغني أحدكما عن الأخر.

يا من تشتغل بالفقه لا تستغني عن أخيك ممن يشتغل بعلم أصول الحديث، و يا من تشتغل في الحديث لا تستغني عن أخيك المشتغل بالفقه.

هناك نصيحة مطبوعة بعنوان مُختصر نصيحة أهل الحديث، للإمام الخطيب البغدادي، أتمنى وأحب، وأرغب، وأود أن يقرأها كل طالب علم، لا سيما إخواننا الحضور في هذا الدرس، مفادها وأقامها –رحمه الله تعالى– على التأكيد على الجمع بين الفقه والحديث.

نحن لا ندعو إلى أن نجتمع على مسائل، فأئمتنا الكبار من المحدثين والفقهاء ومشايخنا الذين أدركناهم، ونحترمهم، ونعلق الناس بفتاويهم، اختلفوا كثيرًا في كثير من المسائل، لكننا ندعو إلى أن نجتمع على منهج واحد في الإثبات والاستنباط للأدلة الشرعية والأحكام، بحيث نتفارق ونتمايز عن أهل البدع كما أثبت أهل الحديث، لا كما يقول بعضهم: نحن لسنا بحاجة للأسانيد، فالنبي يأتينا ونراه، ونسأله، ونقول له هل الحديث هذا صحيح أو ضعيف، والنبي عليه السلام يقول لنا ذلك.

فطرق الإثبات والاستنباط إن اتحدت وقع تماسك وتمازج، ويبقى الخلاف محصورًا، ويبقى الخلاف محل بحث، يحتاج إلى تحرير، حتى لا يصبح الخلاف عادةً ودأبًا، فكلما سألت واحدا عن مسألة وأردت حكم الله فيها، قال لك: فيها خلاف، فيذكر كلمة الخلاف ليغطي سوءة جهله، وعدم تفننه، وعدم وقوفه على الأدلة، وعدم دراسة المسألة، فيصبح الخلاف ليس وصفًا للمسألة، وإنما يصبح الخلاف دليلًا، أنت تقول له قال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الدليل، وهو يقول لك فيه خلاف، قوله: فيها خلاف، هذا ليس وصفًا.

الواجب على المختلفين أن يتحررَوا من كل شيء يمنعهم من الوصول للحق، فإن وقع التحرر، وقع الاجتهاد، ووقع الاختلاف، فأقول: قولي صواب يحتمل الخطأ، وقول غيري خطأ يحتمل الصواب، ويعذر بعضنا بعضًا.

أما أنا لا أبحث ولا اسأل، ولا أفتش، وكل مسألة أقول: والله المسألة فيها خلاف، فيها خلاف، فهذا ليس علمًا، فكلمة فيها خلاف ليست كلمة، المسألة فيها خلاف، في هناك دليل.

بعض الناس يجعل فيها خلاف كقولك قال صلى الله عليه وسلم، يعني يجعل فيها خلاف من باب مصادرة قولك، هذا خطأ، فالخلاف ليس دليلًا.

يقول لك: المسألة فيها خلاف.

بل الصواب عليه أن يقول ما هو الراجح في المسألة؟

يُذكر أن هناك عالم، وكان له ولد أراد أن يتصدر، فقال له أبوه، حسنًا، إذا سألك أي شخص عن أي مسألة، فقط قل له: المسألة فيها خلاف.

فواحد عفريت أدخل عليه سؤالاً، قال له:

أفي الله شك؟

قال له هذا المفتي:

في خلاف.

فقوله هذا فيه خلاف، هذا ليس بعلم.

من قال بأن على المسلم أن يكون على مذهب إمام واحد فقط، ولا يجوز له أن يحيد لقول مذهب إمام أخر، فهم فهموا الأدلة وليس لنا أن نبحث مذهبهم، فكيف الرد على هذا القول؟

هم قالوا: قال الإمام أبو حنيفة: لا يحل لأحد أن يقول بما قلناه حتى يعلم من أين أخذناه.

أرأيتم نصًا يتبع فلانًا، إلا نص الكذابين، فبعض الكذابين قالوا: وروى ذلك الجورقاني، في كتابه الأباطيل والمناكير بالسند فيه كذاب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: سيأتي رجل أضل على أمتي من إبليس اسمه مُحَمَّد بن إدريس.

فكان هناك غلوًا، ولا نريد أن نُعيد المشاكل والمصائب التي كانت عند السابقين.

في حاشية الطحاوي، قال: لو يوجد صحن ماء وشرب منه كلب ماذا نصنع بالسؤر؟

قالوا: نعطيه لشافعي أو لكلب.

قالوا: الشافعية يقولون: أنا مؤمن إن شاء الله، والحنفية يقولون: من شكَ في إيمانه فقد كفر، لأن الأيمان عندهم تصديق لسان، الشافعية عندهم جواز الاستثناء لا للتشكيك، وإنما للتبريك، أو خوفًا من العاقبة.

فجاء الفقهاء وقالوا: هل يجوز للحنفي أن يتزوج الشافعية؟

قال: بعضهم، يجوز تنزيلًا لهم منزلة أهل الكتاب.

يعني أن نجعلهم كأهل الكتاب.

معاذ الله أن تعود هذه الإشكالات في هذا الزمان.

إلزام الناس بمذهب واحد يصح في أزمنة متقدمة كما قال الشاطبي في الموافقات: وفي ديارنا، يقصد (المغرب العربي) تكاد لا تجد كتابًا لغير المالكية، لا تجد كتابًا لا لأحمد، ولا للشافعي، ولا للحنفي، ما عندهم أحد، لا عالم و لا كتاب.

اليوم من أراد أن يُلزم الناسَ بمذهب واحد، هذا أمرٌ مُستحيل، وهذا ضربٌ في حديد، والوصول للسماء أقرب منه، جهود ضائعة لا يمكن أن تتحقق، وكونوا مطمئنون.

والله يشهد أننا نُحب أئمتنا من علماء الحديث، ومن علماء الفقه، والله أنا أحبهم، وهذا ظني بطلبة العلم ممن هم بين يدي، ومن غاب منهم عني، أكثر من آبائنا، وأكثر من أنفسنا.

أخانا يقول: هم عرفوا الذي نحن ما عرفناه.

صحيح، هم كذلك، ولكن لا يجوز التقليد هكذا، ولا نقول هكذا حتى نعلم من أين أخذوا.

اسألكم سؤال.

من المُقدم ومن المتأخر، هل هم أئمة الفقه أم أئمة الحديث؟

يعني الإمام أبو حنيفة، والشافعي، ومالك، وأحمد، أم البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي؟.

علماء الحديث متأخرين.

هل العلم يقبل الجمود؟ الجواب: لا يقبل الجمود.

هل وقف علماء الحديث على أدلة لم يقف عليها الفقهاء؟ الجواب: كثير.

الإمام الشافعي(مُحَمَّد بن إدريس) رحمه الله في عشرات المسائل علقَ القولَ بها بقوله: إن صحَ الحديث، والحديث ما كان قد دون، فلما دون الحديث ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (852) صاحب كتاب فتح الباري، ألف كتابًا يا ليتنا نجده وهو (القول المعتبر فيما علق عليه الإمام الشافعي الصحة من الخبر)، جاء بالأحاديث التي قال فيها الإمام الشافعي إن صح الحديث فأقول به.

لذا بعض المحدثين من الشافعية يقول: لو جلستُ بمجلس الإمام الشافعي، وسمعته يقول إن صح الحديث فأقول به، لقمتُ وقلتُ بأعلى صوتي: يا إمام صحَ الخبر، يا إمام صحَ الخبر، يا إمام صحَ الخبر.

يعني الإمام –رحمه الله تعالى– من إنصافه قال: أنا ما عندي أسانيد.

والإمام الشافعي لما التقى بالإمام أحمد، علمَ أن الإمام أحمد أوسع رواية منه، والإمام الشافعي انبه، وانبغ في الاستدلال منه.

فقالوا: (الفقهاء) أطباء، و (أهل الأحاديث) صيادلة، الدواء عندهم، والذي يستخدم الدواء هو الطبيب، ولكن الدواء موجود عند المحدثين.

ولذا أول ما التقى الإمام أحمد بالإمام الشافعي، فالإمام أحمد رحمه الله تعالى كان عنده رواية واسعة في المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وكان لما يُسأل سؤال يقول: فيها خمسة أقوال، القول الأول هو قول النخعي،

والقول الثاني هو قول الحسن، والقول الثالث هو قول طاووس، والقول الرابع هو قول ابن عباس، والقول الخامس هو قول كذا، ويورد كل الأقوال في المسألة، ويسكت، فروايته واسعة، ما سئل عن مسألة إلا وذكر الأقوال كلها التي وصلت إليه فيها.

ومن أجل هذا قالوا عن الإمام أحمد: أنه ليس بفقيه، وهذا ظلم، وهذا ممن لا يعرف بركة العلم.

الإمام مالك كان يقول: يا ليتني انجو كفافًا لا لي و لا علي في كل مسألة قلتها من غير نص (دليل).

الإمام أحمد لما اتسعت روايته كان يقول: قال الصحابة، قال التابعون، وينقل أقوالهم، وهذا هو سر ذكر أكثر من قول عند الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-.

من قال بأن الإمام أحمد ليس بفقيه، فالإمام أحمد استغنى بفقه الصحابة والتابعين عن أن يُبرزَ رأيه، لأن الإمام أحمد يُعظم الصحابة والتابعين.

فالإمام أحمد فقيه، والإمام أحمد مُحدث، ولا يقال الإمام أحمد ليس بفقيه، ولكن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- كان يجابَه بكلمة نحن لا نجابَه بها، كان مخالفوه، وهم أقل منه بالرواية، دائماً يقولون له: الإجماع على كذا، أجمع العلماء على كذا، فكان الإمام أحمد -رحمه الله- يقول: من أدعى الإجماع فقد كذب، من أدعى الإجماع فقد وهم.

بعض الحمقى ظنوا أن الإجماع ليس حُجة عند الإمام أحمد، وهذا قطعًا ليس بصحيح، لأن الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- يُنازعُ أن في هذه المسألة إجماع، الإمام أحمد يُخبرهم بأقوال الصحابة، وبأقوال التابعين، وبأقوال تابعي التابعين، وبأقوال السلف، وهم ليس عندهم علم، فيقولون: هذا خلاف الإجماع.

والتاريخ يعيد نفسه، اليوم لما تقول قول يقول لك هذا خلاف الإجماع.

وكلما اتسع علم الرجل وروايته وتوفيق الله له وتجرد عن الموانع من قبول الحق، اضطر شاء أم أبى أن يتخير ويأخذ بجميع الفقهاء.

أما من كان مُتعصبًا ولا يرى بعينيه، ويريد أن ينصر إمامه فهو لا يحب الأدلة، ويُبغض بعض الأدلة.

وكيع ابن الجراح فيما أسند البخاري عنه في كتاب جزء رفع اليدين يقول: من استدلَ بحديثٍ لينصر رأيه فهو مُبتدع.

فأهل الحديث منهجهم: استدل ثم اعتقد، وغيرهم منهجهم اعتقد ثم استدل.

فقلبي أطويه، وأربطه، وأعقده على حسب الدليل الذي ورد، هذا هو منهج أهل الحديث، يحبون العلماء جميعاً.

بعض أخوانا صِغار سواء في السن أو في الطلب، يظهرون عبارات فيها تنقص للفقهاء والعلماء، نبرأ إلى الله منها، نبرأ إلى الله من أي غمز، أو حوم حول تنقيص عالم من العلماء، أو فقيه من الفقهاء، علماؤنا نُحبهم، وهم أولياء أمورنا في ديننا، وفيما يوصلنا إلى إرضاء ربنا في طاعتنا وعبادتنا.

المسائل التي ليس فيها نصوص صريحة صحيحة نحتاج إلى الرجوع فيها للعلماء، بل الإمام أحمد كان يقول: حاجة الناس إلى العلماء أشد من حاجتهم إلى الطعام والشراب والهواء.

فلا غِنى عن فقه العلماء، ولا غِنى عن أقوال العلماء، لكن فرق بين أنك لا تستغني عنهم، وبين أن تتعصب لهم دون غيرهم، فالعلماء أدلاء، فالعلماء ليست أدلة، بل أقوالهم أدلة، هم الذين يدلونا على الكعبة، فإن رأينا الكعبة بأم أعيينا استغنينا عنهم، حصلت الرؤية عن من يدل، أما الدليل فهو الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

لما التقى الإمام أحمد بالإمام الشافعي، كانت مسألة القياس شاغلة الإمام أحمد، كيف الناس تقيس، وكان يقول: الحديث الضعيف يُقدم عندي على القياس، فسأل الإمام الشافعي عن القياس، فتعجب من سؤال السائل وتعجب من أجابه المفتي، وتترحم على الاثنين، وتترضى عنهم، فقال له الشافعي: يا أبا عبد الله القياس عند الضرورة، وأهل العراق أهل رأي، فالتوسع مذموم والجمود مذموم.

الفقه أسه ولبه وأساسه المواءمة بن اللفظ والمعنى، متى تجمد على اللفظ، ومتى تتوسع في المعنى.

والله تعالى أعلم.

* مُقتبس من مجلس شرح صحيح مُسلم الخميس: 5/7/ 2018 م.

للتواصل بخدمة الدرر الحسان بإمكانكم متابعتنا من خلال :

1 – الموقع الرسمي للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان (يبث من خلاله الدروس)

http://meshhoor.com/

2 – صفحتنا على الفيس بوك :

https://www.facebook.com/meshhoor/

3 – قناتنا على التيلغرام :

http://t.me/meshhoor

4 – خدمة الواتس اب للرجال من خلال هذه الأرقام :

{ 00 962 776757052 }للرجال

{+12029136892 }للنساء